كامب ديفيد والقضية الفلسطينية». ومع هذه الدراسة، تتضح احدى ميزات الكتاب، التي سوف ترافق القارىء حتى ينتهي منه، وهو اختيار محوري سياسي، بقدر، إنْ لم يكن أكثر، ما هو أكاديمي، يتناول الموضوع من خلال اتجاهات أطراف النزاع الثلاثة، حتى لو أدّى ذلك الى تخفيض مثير للجدل، إنْ لم يكن للرفض، لخصوصية الظروف المحيطة بكل طرف على حدة.

في هذا الصدد، لاحظ تسلر ان اتفاقيتي كامب ديفيد قامتا، في جوهرهما، على «مقايضة» مفادها ان تنسحب اسرائيل، عسكرياً، من علي سيناء، مقابل ان يتحقّق لها تطبيع العلاقات مع مصر، فيما كان الجانب المصري ألحّ، في الاصل، على ان تشمل الاتفاقيتان شقاً خاصاً بقضية فلسطين، والّا تكونا مقصورتين على قضية سيناء وحدها؛ واراد، بذلك، ان يؤكد ان هاتين الاتفاقيتين، لا تتسمان بطابع الاتفاق الثنائي المنفصل بين مصر واسرائيل.

امّا خارج هذا الاطار، فقد استنتج تسلر، من خلال تفحّصه للسياسة الاسرائيلية، بعد توقيع المعاهدة مع مصر، والتحرّكات التي تلتها، ان تل ـ أبيب حاذرت مزج هذين الامرين معاً، بل ظلّت محافظة على مواقفها السابقة، وإنْ حملتها الظروف على الاختيار بين احد هذين الامرين، فانها كانت تفضّل الاول باستمرار، بالنظر الى المنفعة متعدّدة الوجه التي كانت تكتسبها منه (ص ٢١ ـ ٢٢).

الفصل الثاني، الذي كتبه تسلر نفسه، درس مرحلة ما بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢، أي ما بعد انسحاب اسرائيل من علي سيناء. وبالطبع، يمكن اعتبار هذا الفصل مكمّلاً للسابق، لأنه ينطلق، تاريخياً، من حيث توقّف في الفصل الاول، ولأنه، من ناحية أخرى، اضاف اليها شرحاً ضافياً للموقف الاسرائيلي، ولكنه مكمّل، خصوصاً في المنهج؛ اذ انه يضيف الى السرد المعالجة الساخنة من موقع لا تحسبه اكاديمياً فقط، وانما هو أيضاً سياسي.

لقد درس تسلر مرحلة ما بعد الانسحاب من علي سيناء، مع اهتمام كبير بالتفاصيل. ومن الصفحات المفيدة جداً تحليله لاتجاهات القيادة الاسرائيلية، خصوصاً لجهة دوافع غزوها للبنان في صيف العام ١٩٨٢، وللنتائج التي ترتّبت على صعيد العلاقة المصرية ـ الاسرائيلية. وقرّر، بالتالي، ان «من حسنات الغزو، بالنسبة الى مصر، انه فتح لها طريقاً نحو عودتها التدريجية الى العالم العربي من جديد» (ص ٤١ ـ ٤٢).

عالجت ليش، في الفصل الثالث، العلاقة المصرية ـ الاسرائيلية في ضوء مشكلة طابا، ورأت ان «طابا هي واحدة من أهمّ القضايا التي برزت في مقدّم أي حل» (ص ٥٨). قد يكون هذا صحيحاً، في حينه، وقد يكون لها دور في صلب العلاقة الثنائية، ولكن التوقّف عندها فحسب، تجنٍّ.

لكن الفصل الرابع، الذي كتبته ليش، أيضاً، لم يكن بعيداً، في حال، من الاهتمام بصلب العلاقة الثنائية، المصرية ـ الاسرائيلية، ولكنها تناولتها بشكل مختلف، بل أكثر جدة، إنْ في الشكل أو في المضمون. وقد يكون هذا الفصل، المكوّن على هرم واسع من المعلومات التفصيلية أفضل ما ضمّه الكتاب.

لقد حاولت الكاتبة، ونجحت الى حدّ بعيد، في تحديد المفاصل العملياتية للعلاقة بين الطرفين، وكانت مقنعة في الاجمال. ومن الطروحات المثيرة للجدل، في هذه المساهمة، المقولة بأن العلاقة المصرية ـ الاسرائيلية لم تصل، منذ توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، الى مرحلة التطبيع الشامل، وانما ظلّت، في رأيها، محكومة بالتوتر والبرود. من هنا وصفها للعلاقة بأنها عبارة عن «روابط خاصة» أكثر ممّا هي مسار طبيعي (ص ٨١ ـ ٨٢).

بعد هذه الجولة في مجال العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، حاول تسلر، في الفصل الخامس، وضع يده على جرح نازف، وهو موضوع «العرب في اسرائيل»، عندما ذكّر القارىء بأن اسرائيل قامت بمصادرة جميع الاراضي العربية المحيطة بالقرى التي يسكنها العرب (ص ٩٥)، الامر الذي انطوى، بداهة، على استفادة اسرائيل الجلّى من هذه العملية. وفي رصده لطبيعة الاختلال الحاصل في العملية التعليمية بين العرب واليهود في اسرائيل، قرر «ان العرب غالباً ما أشاروا الى ان هذا الاختلال يمكن ان يعزى، من حيث الاساس، الى قيام الحكومة الاسرائيلية برصد، وتخصيص، مبالغ مالية للقطاع التعليمي العربي أقل ممّا هو عليه الحال بالنسبة الى